باريس وواشنطن تتفقان على "أهمية المضي قدما" في مشروع إصلاح ضريبي على الشركات العالمية[1]

اتفقت جانيت يلين، وزيرة الخزانة الأمريكية وبرونو لومير، وزير الاقتصاد الفرنسي الجمعة على "أهمية المضي قدما نحو تطبيق" الحد الأدنى من الضرائب العالمية على الشركات المتعددة الجنسيات، كما أعلنت الوزارتان.

وزراء المالية من دول مجموعة السبع يجتمعون في لانكستر هاوس في لندن، بريطانيا – حقوق النشر Henry Nicholls/AP

أعلن عن مشروع الإصلاح في أوائل حزيران / يونيو والذي تم التفاوض عليه في إطار منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، صادقت عليه دول مجموعة العشرين في تموز / يوليو.

موافقة ١٣٤ دولة على فرض ضريبة ١٥٪

وفي المجموع، يدعم ١٣٤ بلدا هذا الإصلاح الذي يقترح فرض ضريبة لا تقل عن ١٥٪ من ناحية أخرى، فإن إيرلندا التي ازدهرت بفضل معدل ضريبي منخفض نسبيا يبلغ ١٢.٥٪ وكذلك المجر وإستونيا، لم تعط موافقتها.

[1] المصدر يورونيوز رابط

وقالت وزارة الاقتصاد والمال الفرنسية في بيان عقب اجتماع المسؤولين الهاتفي إن جانيت يلين وبرونو لومير: "اتفقا على ضرورة التوصل بسرعة إلى اتفاق بشأن المعايير الرئيسية لأسس هذا الإصلاح".

وبالإضافة إلى فرض حد أدنى للضريبة، ينص الإصلاح على تبني طريقة توزيع أكثر إنصافا لحقوق فرض الضرائب على هذه الشركات.

وأضافت الوزارة الفرنسية: "يجب التوصل إلى اتفاق شامل بشأن الضرائب الدولية بحلول نهاية تشرين الاول/أكتوبر ٢٠٢١".

من جهتها، شددت الوزيرة الأمريكية على "أهمية التوصل إلى حل وسط بشأن إلغاء الضرائب على الخدمات الرقمية" الذي تبنته فرنسا في حزيران/يوليو ٢٠١٩ بسبب عدم وجود اتفاق عالمي في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.

كما ناقش لومير ويلين الوضع الاقتصادي العالمي وآفاق الانتعاش في الولايات المتحدة وأوروبا والعالم، و"اتفقا على مواصلة التعاون الوثيق بين فرنسا والولايات المتحدة في مجموعة العشرين خصوصا لدعم البلدان الفقيرة".

ومن المقرر أن يقوم الوزير الفرنسي بزيارة لواشنطن في تشرين الاول/أكتوبر من أجل حضور الاجتماعات السنوية للبنك الدولي وصندوق النقد الدولي. وستعقد مجموعة العشرين خلال الاجتماعات التي تبدأ في ١١ تشرين الأول/أكتوبر.